أخبار الخليج
العدد (17761) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 28 جمادى الأولى 1448هـ - 8 نوفمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

دراسة لـ«جامعة الخليج العربي» تُنشر في مجلة عالمية..

26% من مرشحي «نيابي 2022» أدرجوا القضايا الصحية في برامجهم.. والنساء الأكثر اهتماما

البحث هو الأول من نوعه في البحرين لرصد حضور الصحة في صناديق الاقتراع

كتبت: لمياء إبراهيم

كشفت دراسة بحثية ميدانية أعدها فريق من كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي عن حضور القضايا الصحية في البرامج الانتخابية لمرشحي مجلس النواب في مملكة البحرين لعام 2022، وتُعد الدراسة الأولى من نوعها في المملكة التي تُجري تحليلًا منهجيًا لرصد مدى إدراج المواضيع الصحية وعلاقتها بالنتائج الانتخابية وصنع السياسات العامة.


○ د. سلمان الزياني


○ د.خلدون الرومي

ونُشرت الدراسة في مجلة PLOS ONE العالمية المشهود لها، والمصنفة ضمن مجلات الربع الأول (Q1) في قاعدة بيانات (سكوبس) (Scopus)، تحت عنوان: «حضور الصحة في البرامج الانتخابية للمرشحين.. رؤى من صناديق الاقتراع في دولة خليجية عربية».

وشملت الدراسة جميع المرشحين لانتخابات 2022، البالغ عددهم 336 مرشحًا، حيث قاد الفريق البحثي الدكتور سلمان حمد الزياني، والدكتور خلدون الرومي، بمشاركة الدكتور عامر المرابحة، والدكتور محمد القحطاني.

وأظهرت النتائج التحليلية للدراسة ما يلي:

نسبة الإفصاح: أمكن تحديد برامج انتخابية معلنة لـ108 مرشحين (بنسبة 32.1% من إجمالي المرشحين).

المحتوى الصحي: تضمنت برامج 88 مرشحًا محتوى صحيًا واضحًا، وهو ما يمثل 81.5% من أصحاب البرامج المعلنة، و26.2% من مجموع المرشحين كافة.

الفروق بين الجنسين: أظهرت المرشحات الإناث ميلًا أكبر لإدراج الموضوعات الصحية في برامجهن الانتخابية مقارنة بالمرشحين الذكور.

العلاقة بالفوز: لم تجد الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين ذكر القضايا الصحية والفوز بالمقعد النيابي، ما يشير إلى أن مجرد طرح الصحة ليس كافيًا ما لم يرتبط بمقترحات واقعية وآليات تمويل وتنفيذ واضحة.

وأوضح الدكتور سلمان حمد الزياني، أستاذ الصحة العامة المشارك بجامعة الخليج العربي، أن أهمية البحث تتجاوز اسبقيته المحلية إلى تأسيس قاعدة علمية لقياس تطور الأولويات الصحية في الدورات الانتخابية القادمة، وإجراء مقارنات مستقبليّة على مستوى الدول الخليجية والعربية. وأضاف الدكتور الزياني، أن الدراسة تقدم إطارًا يُسهم في تقييم مدى تحوّل هذه الوعود الانتخابية بعد الفوز إلى تشريعات وسياسات قابلة للتطبيق والمتابعة.

من جانبه، بيّن الدكتور خلدون الرومي، أستاذ طب العائلة والمجتمع المشارك، أن الدراسة ركّزت على رصد وجود المحتوى الصحي المعلن بوصفه أداة للشفافية والمساءلة والتحفيز على طرح أولويات صحية محددة، مشيرًا إلى أنها تفتح الباب أمام دراسات مستقبلية تقيّم عمق ودقة وواقعية المقترحات المطروحة.

وخلص الباحثون في توصياتهم إلى ضرورة تشجيع نشر البرامج الانتخابية وتوثيقها لتسهيل التقييم من قبل الناخبين والباحثين، ودعوا إلى توسيع نطاق البحث العلمي للمقارنة بين جودة المقترحات الصحية وأثرها الفعلي على السياسات العامة في المنطقة.

خدمات النواب تؤيد مقترح دعم صندوق التقاعد عبر استقطاع من صادرات النفط

دولار عن كل برميل يتجاوز 40 دولارا.. ودولاران لأكثر من 80 دولارا

كتب: وليد دياب

أوصت لجنة الخدمات بمجلس النواب بالموافقة على اقتراح بقانون بشأن دعم صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، من خلال تخصيص جزء من إيرادات النفط الخام المُصدّر للخارج لصالح الصندوق، عبر استقطاع دولار أمريكي واحد عن كل برميل نفط خام يتجاوز سعره (40) دولاراً أمريكياً ولا يجاوز (80) دولاراً أمريكياً، واستقطاع دولارين أمريكيّين عن كل برميل يتجاوز سعره (80) دولاراً، كما أيدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون؛ نظراً للآثار الإيجابية، إذ سيسهم في زيادة موارد صندوق التقاعد، ولكن تفعيله قد يرتّب آثاراً سلبية في الميزانية العامة للدولة، تتمثل في ارتفاع أرقام العجز.

وتمثلت اهداف الاقتراح في الحرص على إعادة صرف الزيادة السنوية للمتقاعدين وضمان استدامتها، واستجابة للظروف المالية التي يمرّ بها صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والتي أدت إلى إيقاف صرف الزيادة السنوية للمتقاعدين، وإيجاد مورد مالي إضافي للصندوق يرتبط بالفوائض النفطية، الأمر الذي يعزّز من كفاءته.

وأظهرت دراسة مالية أعدتها إدارة الدراسات والتدريب البرلماني بمجلس النواب، بشأن احتساب التكلفة المالية السنوية التقديرية لتطبيق الاقتراح بقانون بشأن دعم صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية أظهرت أن إجمالي القيمة المالية لاستقطاع دولار واحد عن كل برميل نفط يزيد على 40 دولارا ويقل عن 80 دولارا يتم تصديره خارج مملكة البحرين قدرت بنحو 19.83 مليون دينار في 2023، وما يعادل 18.63 في 2024، ونحو 19.98 مليون دينار في 2025.

في حين تبلغ قيمة المبالغ المستقطعة عن كل برميل يزيد على 80 دولارا، 39.66 مليون دينار في 2023، ومبلغ 37.27 مليون دينار في 2024، ومبلغ 39.97 مليون دينار في 2025.

وأظهرت الدراسة التحليلية أن التكلفة المالية السنوية التقديرية لتطبيق الاقتراح بقانون بشأن دعم صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية تتراوح بين 18 إلى 20 مليون دينار في حال تجاوز سعر برميل النفط 40 دولارا، أما في حال تجاوز سعر البرميل 80 دولارا فإن التكلفة المالية السنوية التقديرية تتراوح بين 37 إلى 40 مليون دينار.

الرأي الثالث



ماذا لو انقطعت الكابلات البحرية..؟؟

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

في عام 1858، عندما مدّت بريطانيا أول كابل تلغراف عبر المحيط الأطلسي، واحتفل العالم بأنه اختصر المسافة بين القارتين من أسابيع إلى دقائق.. لكن بعد ثلاثة أسابيع فقط، انقطع الكابل، وعاد العالم إلى صمته القديم.. يومها أدرك البشر حقيقة لم تتغير حتى اليوم: أن أقوى الإمبراطوريات يمكن أن تُعزل بكابل واحد يُقطع في قاع البحر.

واليوم، وبعد 168 عاماً، تعود هذه الحقيقة لتطرق أبوابنا في الخليج العربي، مع تهديدات إيرانية بقطع الكابلات البحرية في مضيق هرمز.. تهديدات لم تعد مجرد كلام سياسي، بل تحركات ميدانية رصدتها شركات الملاحة العالمية، لسفن تتباطأ وتدور فوق مسارات الكابلات في بحر عُمان، وتُطفئ أجهزة تتبعها.

الكابلات البحرية ليست أسلاكاً تحت الماء، هي شريان الحياة الحديث، وأكثر من 99% من بيانات العالم تمر عبرها، بما فيها التحويلات المصرفية التي تقدر بتريليونات الدولارات يومياً، والخدمات السحابية، والخدمات الحكومية، وتطبيقاتنا اليومية.

دول الخليج العربي، التي بنت نهضتها على التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، هي الأكثر ارتباطاً بهذا الشريان.. بعض هذه الدول لا تملك أي مسار بحري يتجنب هرمز.. كل كابلاتها تهبط داخل الخليج، وتعبر المضيق للخروج إلى العالم. لذلك لو تم قطع 3 أو 4 كابلات في وقت واحد، لن ينقطع الإنترنت بالكامل، لكنه سيتحول إلى إنترنت بطيء ومتقطع، يتعطل معه التداول البنكي، وتتوقف الخدمات السحابية، وتتأثر البورصات والمطارات والموانئ والخدمات الحكومية.

ولهذا، فإن وجود الخطط الوقائية والبديلة ليس ترفاً، بل هو أمن قومي.. وقد بدأت دول الخليج العربي بالفعل في بناء هذه الحصانة.. وهناك مشاريع خليجية عديدة، وهذه المشاريع هي أنابيب النفط الجديدة، لكنها للبيانات هذه المرة.. غير أن المشكلة أن هذه البدائل تحتاج إلى سنتين أو ثلاث لتكتمل، والتهديد موجود اليوم...!!

لذلك، لا بد من العمل على تعزيز الروابط البرية الحالية عبر السعودية، التي هي شريان الطوارئ الأول، وتوزيع مراكز البيانات، وعدم الاعتماد على شركة سحابية واحدة، وتجهيز خطط طوارئ وطنية للبنوك والخدمات الحيوية.

وهنا يأتي دور الوعي المجتمعي والثقة بالدولة.. ففي الأزمات الرقمية، فإن الشائعة تنتشر أسرع من انقطاع الإنترنت نفسه.. لذلك، فإن وعي المواطن بعدم تداول الشائعات، والاعتماد على المصادر الرسمية، والاستعداد الشخصي بحفظ نسخ احتياطية، هو خط الدفاع الأول.

والثقة بالدولة هي الأساس، فدول الخليج تمتلك الإمكانيات والخبرات والتحالفات الدولية لحماية بنيتها التحتية، وهي تتعاون مع شركات عالمية ومع اللجنة الدولية لحماية الكابلات، وتراقب المضيق لحظة بلحظة.. وكما تجاوزت دولنا أزمات النفط والجائحة والحروب السابقة، ستتجاوز هذا التحدي الرقمي أيضاً، إذا توحدت الجهود الرسمية والمجتمعية.

إن الكابلات البحرية علمتنا درساً تاريخياً: أن من يملك الاتصال، يملك المستقبل، ومن يقطع الاتصال، لا يقطع سلكاً، بل يقطع حياة الناس وأعمالهم وأحلامهم.. ففي زمن الحروب، لا يُقاس قوة الدول بما تملكه من سلاح، بل بما تملكه من بدائل تحميها عندما يُقطع عنها آخر خيط يربطها بالعالم.

اقتراح بقانون لتنظيم دخول الأطفال إلى وسائل التواصل بإشراف أولياء الأمور

كتب: ياسمين العقيدات

تقدم عدد من أعضاء مجلس النواب باقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (39) من قانون الطفل، تمنح الجهات المختصة صلاحية تنظيم دخول الطفل إلى وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي، بإشراف والديه أو ولي أمره.

وفي مرئياتها، أكدت الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة أهمية حماية الأطفال من مخاطر استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها التنمر الإلكتروني والآثار السلبية على صحتهم النفسية والجسدية، مشددة على ضرورة مراعاة أعمارهم وإخضاع استخدامهم لهذه الوسائل لإشراف الوالدين أو أولياء الأمور.

وأوضحت الجمعية أن التطور التكنولوجي والانفتاح الإعلامي أتاحا للأطفال الوصول إلى محتويات متنوعة والتفاعل معها، ما يستدعي تعزيز الوعي الرقمي ووضع أسس تربوية تحميهم من المحتويات والسلوكيات التي قد تؤثر على تفكيرهم وقيمهم وانتماءاتهم.

واقترحت تضمين المناهج الدراسية برامج للتوعية بالاستخدام الآمن للإنترنت، وتشديد رقابة الوالدين على حسابات الأبناء والمحتويات التي يتابعونها، وتحديد أوقات استخدام الأجهزة وتفعيل أدوات الرقابة الأبوية، إلى جانب قصر استخدام الأطفال على البرامج والمنصات الملائمة لأعمارهم.

كما دعت إلى تفعيل التشريعات المتعلقة بخصوصية الأطفال وحمايتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيز القوانين التي تجرّم التنمر الإلكتروني وتطبيقها بصرامة، إلى جانب تشديد الرقابة الرسمية والمجتمعية على المنصات الرقمية، وضمان حفظ حقوق الأطفال المعتدى عليهم وعدم التنازل عنها.

وأكدت أهمية إتاحة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للأطفال بصورة آمنة ومفيدة، وتوظيف الوسائل الإعلامية والتكنولوجية في العملية التعليمية بما يعزز استيعاب الطلبة، تحت إشراف الوالدين والمعلمين، مع مراعاة أعمارهم وقدراتهم العقلية وخبراتهم السابقة وظروفهم الاجتماعية.

وحذرت الجمعية من التأثيرات السلبية لبعض أفلام الكرتون والألعاب الإلكترونية التي تتضمن مشاهد عنف وتشجع على تقليد السلوكيات العدوانية، مشددة على ضرورة حظر نشر أو عرض أو تداول المطبوعات والمصنفات الفنية والمرئية والمسموعة والمقروءة التي تتضمن محتويات تثير الغرائز الجنسية أو تشجع على الجريمة والانحراف الأخلاقي.

وعلى ذات الصعيد، شددت جمعية رعاية الطفل والأمومة على ضرورة توعية الآباء والأمهات عبر قنوات الإعلام أو المجالس أو المدارس بهدف توفير الحماية اللازمة للطفل، مع تقليل القيود في مراقبة الوالدين عندما يكبر الأطفال، ويكتسبون المزيد من الثقة، وتفعيل رقابة ذاتية من الطفل نفسه من خلال توعيته عن طريق والديه أو ولي أمره.

حيث أوصت لجنة الخدمات في مجلس النواب بالموافقة على الاقتراح بقانون، وذلك لحماية المجتمع وتقوية أواصر الأسرة وقيمها، وحماية حقوق الطفل المكفولة في الدستور، ووقايته من الاستغلال والإهمال الأدبي، والجسماني، والروحي.

«النواب» يناقش تقرير لجنة كفاءة الأداء المؤسسي للاتحادات والأندية الرياضية

مطالب بتعزيز الحوكمة والشفافية وتطوير الكوادر وتشجيع الاستثمار الرياضي

كتب: وليد دياب

أوصت لجنة الخدمات بمجلس النواب، بتوافق جميع أعضائها الحاضرين، بالموافقة على الاقتراح برغبة بشأن تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي للاتحادات والأندية الرياضية، وذلك لوجاهة اعتبارات المصلحة العامة المبررة له.

وأكد تقرير اللجنة أهمية تعزيز كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي للاتحادات والأندية الرياضية، وتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي وربط الأهداف بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، وضمان استمرارية البرامج والمبادرات الرياضية، ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والفنية والعاملة في الاتحادات.

واستعرضت اللجنة خلال اجتماعاتها مرئيات الهيئة العامة للرياضة وعدد من الاتحادات والأندية الرياضية، إلى جانب ممثلي الصحافة والإعلام الرياضي، بشأن التحديات التي تواجه العمل الرياضي وسبل تطوير الأداء المؤسسي والإداري والفني.

وتضمنت مرئيات الجهات المعنية أهمية تطوير الأطر التنظيمية والإدارية للاتحادات والأندية الرياضية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق والمراجعة، وإعداد تقارير دورية عن الأداء المؤسسي والمالي والإداري.

كما شملت المقترحات إعداد خطط استراتيجية واضحة تتضمن أهدافًا محددة ومؤشرات قابلة للقياس، وربط الخطط الاستراتيجية بالبرامج التنفيذية والموازنات، واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس كفاءة الأداء الإداري والفني والمالي، مع وضع آليات دورية لتقييم النتائج ومتابعة تنفيذ الخطط.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية، تناولت مرئيات الاتحادات والأندية أهمية زيادة الدعم المالي بما يتناسب مع احتياجاتها، وتوفير الموازنات اللازمة لتغطية المصروفات التشغيلية والإدارية والفنية، وتعزيز الاستدامة المالية من خلال تنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار الرياضي والشراكات مع القطاع الخاص.



وتضمنت المقترحات الاستفادة من المنشآت والمرافق الرياضية في تحقيق عوائد مالية، وتطوير آليات توزيع الموارد المالية، وربط الدعم بمؤشرات الأداء والإنجاز، إلى جانب توفير الدعم اللازم للمشاركات الخارجية والبطولات والمعسكرات التدريبية.

وأشارت المرئيات إلى أهمية إعداد برامج تدريب وتأهيل مستمرة للعاملين في الاتحادات والأندية الرياضية، وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية، وتأهيل المدربين والحكام والإداريين وفق المعايير المهنية المعتمدة، والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية.

كما تناولت أهمية استقطاب الكفاءات المتخصصة، وتعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين في المؤسسات الرياضية، ووضع مسارات للتطوير المهني وإعداد القيادات المستقبلية، وتوفير التدريب المتخصص في مجالات الإدارة الرياضية والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي.

وتضمنت المقترحات أيضا ضرورة تطوير الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الاتحادات والأندية الرياضية، وإنشاء قواعد بيانات متكاملة للأنشطة والبرامج والموارد البشرية والمالية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في متابعة الأداء وإعداد التقارير، وتحسين كفاءة الإجراءات الإدارية والمالية، كما تناولت المرئيات أهمية تطوير وصيانة المرافق القائمة، وتوفير منشآت وتجهيزات تتناسب مع احتياجات الاتحادات والأندية، ودعم إنشاء وتطوير الملاعب والصالات ومرافق التدريب، ومعالجة التحديات المرتبطة بنقص المرافق والمساحات المخصصة للأنشطة الرياضية.

وأكدت المرئيات أهمية تعزيز برامج اكتشاف المواهب الرياضية ورعايتها، ودعم الفئات السنية، وتطوير الأكاديميات الرياضية وبرامج إعداد اللاعبين، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية، ووضع خطط طويلة المدى لإعداد الرياضيين للمنافسات المحلية والدولية.

كما تناولت تطوير المسابقات والبطولات المحلية، وتعزيز المشاركات الخارجية، وتوفير البرامج التدريبية والمعسكرات اللازمة، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في تطوير الرياضة البحرينية.